annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2022

البحرين

حالة المجتمع المدني والحريات

البحريـن

حالـة المجتمـع المدنـي والحريـات

تشرين الثاني/ نوفمبر2202

المحتويات

المقدمة **4**

الوضع الاقتصادي **4**

1. الدَين العام 4

2. أسعار النفط 4

3. التضخم 5

4. أثر جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي 5

الوضع السياسي **6**

تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" (اتفاقية أبراهام) 6

الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني **7**

المجتمع المدني 7

بيئة عمل الجمعيات **10**

الجمعيات الموالية 11

حريّة الرأي والتعبير وحريّة التنقل **12**

1. مصادرة الحق في المشاركة السياسية (الإنتخاب والترشّح) 12

2. الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي 13

3. استخدام التكنولوجيا في المراقبة 14

4. الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي والنشطاء 15

5. التضييق على حرّية التنقل والسفر 15

6. نظام العقوبات البديلة والسجون المفتوحة 16

جائحة الكورونا **17**

التوصيات وتمكين المجتمع المدني **17**

المراجع **18**

المقدمة

تقع مملكة البحرين في الجهة الشرقية من منطقة الخليج العربي، وهي عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظامها السياسي هو نظام " الملكية الدستورية". تعتمد البحرين نظام المجلسين: مجلس النواب وهو السلطة التشريعية، يتم انتخابه كل 4 سنوات ويضم 40 عضواً يمثلون أربع محافظات يُنتخبون على أساس نظام تقسيم الدوائر الانتخابية بما يؤدي الى وصول أكثر من نصفهم من المحسوبين على الخط السياسي الرسمي؛ ومجلس الشورى بعدد 40 عضواً أيضاً يتم تعيينهم من قبل جلالة الملك، بالإضافة الى مجلس الوزراء وهو السلطة التنفيذية ويترأسه ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة بعد وفاة عمه الشيخ خليفة بن سلمان الذي بقي في منصبه ما يزيد عن 42 عاماً. كما أن هناك السلطة الثالثة وهي السلطة القضائية برئاسة المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الملك وينوب عنه وزير العدل السابق الشيخ خالد بن أحمد ويرأس اجتماعاته، ويتم تعيينه من قبل الملك. ويُعتبر الملك رئيساً للسلطات الرئيسية الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) . وهناك أيضاً المحكمة الدستورية التي تحكم باسم الملك ويعيّن أعضاؤها بأمر ملكي لمدة خمس سنوات. هذه المحكمة مستقلّة عن المنظومة القضائية ولها حقّ إعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح.

بلغ عدد إجمالي سكان البحرين 1,504,365 نسمة، منهم 719,333 (47.8%) مواطناً و785,032 (52.2%) من المقيمين غير المواطنين، وذلك حسب إحصائية 2021، يعيشون في مساحة يابسة من 786.5 كيلومتراً مربعاً. تُعتبر البحرين أصغر الدول العربية، وأكثرها كثافةً سكانية نظراً لتركز المواطنين والمقيمين في ما لا يزيد عن ثلث المساحة الجغرافية. ويبلغ الناتج المحلي السنوي 32.8 مليار دولار أميركي، ومعدل النمو -4.9% (2020). (1) وهو معدل نمو سالب بسبب جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد المحلي، علماً بأن معدل النمو في السنوات السابقة على انتشار الجائحة كان 4.3% في عام 2017 فيما بلغ نسبة 2.1% في عام 2018 ونسبة 2.2% في العام 2019، ثم عادت للتحسن في العام 2021 حيث بلغت 2.2% حسبما أعلن عنه البنك الدولي). (2)

الوضع الاقتصادي

الدَين العام

بلغ مجمل الدَين العام في البحرين في نهاية شهر تموز/يوليو 2022 أكثر من 15 مليار دينار بحريني (ما يعادل 40 مليار دولار أميركي) من ضمنه حوالي 2 مليار دولار كقروض على شركات حكومية أو اقتراض من البنك المركزي. وبذلك تصل نسبة الدين العام من الناتج المحلي حوالي (122%) فيما كان في نهاية 2020 بحجم 14 مليار دينار (ما يعادل 37 مليار دولار أميركي) أي بنسبة أكثر من 113% تقريباً من الناتج المحلي. وتبلغ تكلفة الدين العام أكثر من 700 مليون دينار لعام 2022 أي ما يصل الى 1.9 مليار دولار أميركي سنوياً. تجدر الإشارة الى أن البحرين تلقت دعماً خليجياً لمواجهة وضعها المالي يمتد حتى العام 2023 حيث حصلت على ما يزيد عن 10 مليارات دولار أميركي على شكل مساعدات ومشاريع وقروض بدون فائدة. وتأمل الحكومة الوصول الى نقطة التعادل المالي بين الإيرادات والمصاريف وتركّز لذلك على برنامج "التوازن المالي" وهو أحد شروط استمرار الدعم الخليجي. (3)

أسعار النفط

لقد نتج عن ارتفاع أسعار النفط الخام بمعدل 120 دولاراً للبرميل (في فترة من الفترات) الى إرتفاع كبير في إيرادات البحرين الناتجة عن بيع النفط الخام، الأمر الذي ساهم في تغطية متطلبات الميزانية

لعام 2021 و2022 بل وإعلان الحكومة عن فائضٍ مالي بلغ 33 مليون دينار (87 مليون دولار أميركي) عن النصف الأول من العام 2022، بينما كان سعر النفط المعتمد في ميزانية عامي 2021 و2022 هو 60 دولاراً. وتقدّر بعض المؤسسات الاقتصادية أن نسبة الفائض لا بد أن تكون أكبر من ذلك. بيد أن هذا الارتفاع ساعد كثيراً في الوصول الى نقطة التوازن المالي التي اعتمدتها الحكومة كخطة استراتيجية ضمن شروط التمويل الخليجي للبحرين. كما رفعت البحرين نسبة الضريبة المُضافة الى 10% مما أعطى مزيداً من العوائد المالية. وبالرغم مما تعرضت له البلاد بسبب جائحة كورونا، لم تتأثر برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة بل دعمت الحكومة هذه البرامج مثل الالتزام بدفع المعونة الشهرية للأُسر المحتاجة المسجلة لدى الوزارة.

التضخم

تسبّب الغزو الروسي لأوكرانيا في موجة تضخّم عالميّة كان لها تداعياتها على جميع نواحي الحياة، وأدت بالأخص الى ارتفاعٍ ضخم في تكاليف الغذاء بسبب توقف سلاسل الإنتاج والنقل في الكثير من الدول، والى ارتفاعٍ في تكاليف الطاقة إنعكس على نحوٍ مباشر على كُل شيء ورفع نسبة التضخم العالميّ الى 9% تقريباً وتأثرت به جميع الدول.

أثر جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي

لقد أعلنت الحكومة عن حزمة تحفيز ودعم للاقتصاد الوطني بمبلغ 4.3 مليار دينار بحريني (11.4 مليار دولار أميركي) من خلال عدّة خطوات منها تحمّلها لرواتب البحرينيين العاملين في القطاع الخاص لمدة 3 أشهر في فترة اولى، ثم لمدّة 3 شهور إضافية بعد اشتداد انتشار الفيروس. كما أعفت الحكومة الشركات المستأجرة للعقارات الحكومية فترة ثلاثة أشهر من الإيجارات، وتحمّلت فواتير الكهرباء عن المواطنين لمدة 3 شهور بالإضافة إلى برامج دعمٍ أخرى. كما وفّرت الحكومة جميع أنواع التلقيحات وبأسرع وقت ممكن. وتمّ على المستوى الشعبي الإعلان عن حملة جمع تبرعات من المواطنين والمقيمين والشركات لدعم جهود الهيئة الملكية للأعمال الخيرية وبلغ مجموع الأموال التي جمعتها أكثر من 100 مليون دولار أميركي. كل هذه الخطوات، لم يتم الإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بها، سواءَ ما يتعلق بحجم أموال المشتريات أو التكاليف الحقيقية التي تحمّلتها الحكومة أو الشركات التي قدّمت لها الحكومة دعماً مالياً. كما لم تكشف الهيئة الخيرية الملكية عن أية بيانات حولّ كيفية التصرف في الأموال التي جمعتها. تعرّضت بعض الشركات والمؤسسات الفردية الى انهيار وإفلاس، وتمّ تسريح الكثير من العمال والموظفين مما تركهم على قارعة الطريق بدون أي دعمٍ مالي. وكانت القطاعات الأكثر تضرراً من آثار الجائحة هي قطاعات السياحة والطيران والبيع بالتجزئة والمطاعم والمواصلات والمنشآت الصغيرة بشكلٍ عام والفنادق التي بقيت شبه خالية بالرغم من المحاولات المتنوّعة لتشغيل ولو جزء بسيط منها.

لقد أثرت جائحة الكورونا (كوفيد - 19) التي ضربت العالم منذ 2020 على عمل مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً تلك التي كانت وما زالت تفتقد للتكنلوجيا ولتطبيقات وسائل التواصل الحديثة (مثل تطبيق زووم) حيث حدّت هذه الجائحة من اللقاءات بعد صدور تعليمات وزارة العمل والتنمية إلى الجمعيات في بداية الأزمة الصحية بوقف أية لقاءات حضورية بما فيها عقد الجمعيات العمومية، والاكتفاء باللقاءات والبرامج عبر التواصل المرئي. هذا الوضع زاد من حجم التحدّيات وتسبب في تراجع برامج المجتمع المدني التي كانت أساساً تتعرّض لعقبات تختلقها الوزارة من وقتٍ لآخر، حيث إنها استغلّت الجائحة لإصدار المزيد من التعاميم والإجراءات للحدّ من

حركة المجتمع المدني والسيطرة عليه. تمكّنت بعض الجمعيات التي تمتلك قدرات مادية من تخفيف تأثيرات الجائحة والتغلب جزئياً عليها، وساهم هذا الوضع أيضاً في إيجاد تجانس بين بعض الجمعيات وانخفاض أداء جمعيات أخرى لم تتمكّن من تجاوز هذه الآثار.

الوضع السياسي

أما على المستوى السياسي، فإن أحداث العام 2011 التي شهدتها البحرين ما زالت ترمي بظلالها على الحياة السياسية، ومن أهم معالمها استمرار اعتقال بعض القيادات السياسية المحسوبة على التيار الديني الشيعي الذي ترى الحكومة أنه المسؤول المباشر عن أحداث 2011 حيث حكم عليها جميعاً بالحكم المؤبد. في البداية، صدرت الأحكام عن محكمة عسكرية ثم وبسبب الانتقادات التي تعرّضت لها المحاكمة من قبل لجنة تقصّي الحقائق التي عيّنها الملك، أعيدت محاكمة هؤلاء في المحاكم المدنية وصدرت الأحكام نفسها، ويضاف الى القيادات السياسية أعداد كبيرة من النشطاء والمناضلين العاديين الذين قضوا أحكاما تتجاوز عشر سنوات أو أقل منها بينما تبلغ مدة الحكم على بعضهم أكثر من 80 عاماً. وما زالت هناك أحكام بالإعدام صدرت بحق 12 مواطناً فيما نُفّذ حكم الإعدام على 5 آخرين. في حين بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في هذه الأحداث أكثر من 100 مواطن، وتمّ فصل أكثر من 6 الاف مواطن من عمله (أعيد أغلبهم الى وظائفهم). هذه البيئة السياسية الضاغطة إذا لم تتقدّم الحكومة (النظام السياسي أوعائلة آل خليفة الحاكمة)، بطرح مشروع حوارٍ جدّي لمعالجة كل هذه الأحداث، ستبقى الأمور معلّقة حتى حين. إنعكست هذه البيئة أيضاً على الانتخابات البرلمانية في البحرين منذ انسحاب كتلة الوفاق من برلمان 2010، حيث قاطعت المعارضة الانتخابات النيابية والبلدية في سنوات 2011، 2014، 2018 والأخيرة في العام 2022.

تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" (اتفاقية أبراهام)

وقّعت البحرين كما دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية أبراهام مع الكيان الصهيوني في 11 أيلول/سبتمبر 2020 في تطبيعٍ للعلاقات مع (دولة إسرائيل). وادّعى المسؤولون في الدولتين أن هذا الإتفاق سيعود بالفائدة على الفلسطينيين في التوصل الى اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني.

يتجلّى انعكاس هذه الاتفاقية على البحرين في المزيد من الضغوط على حرّية الرأي والتعبير والتضييق على النشطاء والمعارضين لها. فقد تمّ استدعاء بعض النشطاء للتحقيق بسبب تغريدات ضد هذه الإتفاقية. واتخذت الجهات المعنية خطوةً مثيرة للجدل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بتقديم الحقوقي عبد الهادي الخواجه (محكوم مؤبد في سجن جوّ) لمحاكمة جديدة بعدّة تهم منها تهمة إهانته لدولة صديقة (إسرائيل). فيما لم يكن لهذه الإتفاقية أي انعكاسٍ مباشر على أداء مؤسسات المجتمع المدني (حتى الآن) إذ إن القرارات الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية كفيلة وحدها بالحدّ من حركة هذه المؤسسات حول أي قضية، ولا تنسى الوزارة من وقتٍ لآخر تذكير هذه المؤسسات بشأن عدم الإشتغال والإنشغال بالسياسة.

في المقابل تشكّل تحالف بين 23 جمعية مدنية سمي "تحالف المبادرة" ويستهدف إصدار البيانات وإعداد الفعاليات مثل الوقفات التضامنية والاحتفالات الأخرى التي تتم خلالها المطالبة بإلغاء الإتفاقية وانسحاب البحرين منها دعماً للقضية الفلسطينية. يضم هذا التحالف في صفوفه مؤسسات من المجتمع المدني (مثل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، الاتحاد النسائي، جمعية الشفافية، جمعيات نسائية، جمعية مقاومة التطبيع وغيرها) إضافة الى جمعيات سياسية (المنبر التقدّمي، التجمّع القومي، المنبر الإسلامي). بعض هذه الجمعيات محسوب على المعارضة

وأخرى محسوبة على النظام السياسي وبعض المستقلين، ما يعني أن القضية الفلسطينية حيويّة وتوحّد أبناء الشعب البحريني. وقد عمل "تحالف المبادرة" لدعم الشعب الفلسطيني على إقامة علاقات مع مؤسسات من المجتمع المدني والتحالف مع مؤسسات فلسطينية أو خليجية.

أما على المستوى الاجتماعي، فقدت ازدادت العوائل التي تعتمد على المساعدات الاجتماعية التي تقدّمها الحكومة، حيث بلغ عدد المستفيدين من برنامج علاوة الغلاء في عام 2020 أكثر من 126 ألف مواطن بتكلفة بلغت أكثر من 113 مليون دينار (حوالي 300 مليون دولار أميركي)، فيما بلغت مساعدات الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصّة أكثر من 15 مليون دينار حوالي (42 مليون دولار أميركي) لعدد تجاوز 12ألف مواطن، بحسب موقع وزارة العمل والتنمية الإجتماعية (4). حيث إنه، بسبب جائحة كورونا وتعثّر بعض المؤسسات التجارية الصغيرة وإفلاسها وتوجّه بعض الشركات لتقليص العمالة لديها وفصل العديد من المواطنين مقابل الاستعانة بالعمالة الأجنبية الأرخص، ازداد عدد العاطلين عن العمل ما انعكس سلباً على مستوى المعيشة للمواطنين. هذا الوضع زاد من الاعتماد على الجمعيات الخيرية والتي تقدّم المساعدات لهذه العوائل. وأتت ممارسات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنع هذه الجمعيات من الحصول على تمويل لبرامجها لتزيد من التحدّيات أمامها. حيث تمنع الوزارة هذه الجمعيات من الحصول على التبرعات المالية من الشركات أو الأفراد لتلبية حاجاتها وتغطية التزاماتها بدعم الأسر المحتاجة إلا بعد استيفاء سلسلة طويلة من الشروط.

الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني

المجتمع المدني

هناك ما يزيد عن 600 جمعية أهلية تقع تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية بموجب القانون (رقم 21 لسنة 1989) تتنوّع مجالات اهتماماتها وعملها بالإضافة الى الجمعيات المهنية مثل المحامين والأطباء والمهندسين وجمعيات خيرية تعمل في مجال دعم العوائل المتعسّرة أو الفقيرة والتي تحتاج الى مساعدات لا تحصل عليها من وزارة التنمية الاجتماعية. كما تتنوّع مؤسسات المجتمع المدني حيث تشمل الاتحادات والجمعيات النسائية والاتحادات العمالية والنقابات والجمعيات الاجتماعية والجمعيات الحقوقية وجمعيات الجاليات الأجنبية والأندية الرياضية والثقافية. ازداد عدد الجمعيات بعد العام 2000 منذ أن تسلّم الملك حمد مقاليد الحكم في البحرين. ولكن يؤخذ على التوجّه الحكومي في التعامل مع هذه المؤسسات، تواصل التضييق عليها وخاصةً منذ أحداث 2011 سواءً عبر حلّ مجموعة من الجمعيات ومنع تأسيس جمعيات أخرى أو من خلال التعديلات المتواصلة على المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 الخاص بالجمعيات الأهلية والأندية الرياضية، حيث تمّ بموجب آخر هذه التعديلات منع العديد من نشطاء المجتمع المدني من الترشّح لعضوية مجالس إدارات هذه الجمعيات ما حدّ من التحاق كوادر جديدة من الشباب بهذه الجمعيات خوفاً من انعكاس ذلك على وضعهم الوظيفي أو الخدمات التي تقدمها الحكومة للأفراد بسبب تغوّل الإجراءات الأمنية وربط كل ذلك بالموافقات الأمنية المعلومة وغير المعروفة.

يمكن العودة الى التقارير السابقة التي نشرتها شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية (ANND) لقراءة تفاصيل البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في البحرين، وسنكتفي هنا بشيء

من الاختصار مع إضافة الوقائع والآثار السلبية المتعلقة بهذه البيئة خلال السنتين الماضيتين.

بالإضافة الى النص الدستوري الوارد في المادة (27) التي تنص على "حرّية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام. ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها ".

يُنظم المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 والتعديلات التي أجريت عليه عمل مؤسسات المجتمع المدني في البحرين، وينفّذ أيضاً على الأندية الرياضية والثقافية والاتحادات النسائية والرياضية وجمعيات الجاليات الأجنبية. تشرف وزارة التنمية الاجتماعية على تنفيذ القانون. ومنذ المشروع الإصلاحي في بداية الألفية، أُدخلت مجموعة من التعديلات على هذا المرسوم في سنوات 2002 و2009 و2010 و2013 ثم تعديلان آخران في سنة 2018. وكانت أغلب هذه التعديلات عبارة عن مزيد من القيود الجديدة والحدّ من قدرات المؤسسات المدنية على التفاعل مع المجتمع. أضف الى هذه التعديلات ما تصدره الوزارة من تعاميم وإجراءات تزيد من حجم القيود، بحيث أصبحت هذه المؤسسات مقيّدة بسلاسل يصعب الفكاك منها بدون توجّه وقرار سياسي لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسات. وسنأتي لاحقاً على ذكر مجموعة من التضييقات التي حدثت في السنوات الأخيرة لتبيان حجم القيود على هذه المؤسسات. (5)

من أهم التعديلات على المرسوم بالقانون هي التي أُدخلت في العام 2018: إذ نص التعديل على المادة 43 المتعلق بشروط عضوية مجالس ادارة هذه المؤسسات على شرط لأي مرشّح لمجلس إدارة الجمعية الأهلية وهو: "يُشترَط في عضو مجلس الإدارة أنْ يكون متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية". جاء هذا التعديل لمزيد من التضييق على النشطاء بعد أحداث العام 2011 وآثارها السياسية والاجتماعية.

وبعثت مديرة إدارة دعم المنظمات الأهلية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية تعميماً للمنظمات الأهلية، بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2020 يوجب عليها تسليم كافّة المستندات المطلوبة لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك قبل 15 يوماً من موعد الاجتماع المحدّد. كما تطلب الوزارة كشفاً بأسماء المرشّحين لعضوية مجلس الإدارة مع نسخة من أرقام هواتفهم الشخصية، مستندةً في ذلك على التعديل أعلاه بشرطه الجديد. ويتم عرض قائمة المرشّحين على وزارة الداخلية لإعطاء الموافقة النهائية على قبولهم أو رفضهم. وقالت مديرة المنظمات في الوزارة: "في إطار التعاون والتنسيق المسبق مع وزارة الداخلية سيتم التدقيق الأمني على مرشّحي مجلس الإدارة وذلك قبل عقد اجتماع الجمعية العمومية العادي"(5) . ولا يسمح بعقد الجمعية العمومية إلّا بعد الحصول على رد من وزارة الداخلية. هذا التعميم هو مجرّد حلقة من حلقات السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني.

ويرى المحامي حسن إسماعيل، بأن التعديل بإضافة كلمة "السياسية" يخالف نصّ المادة (20) البند (أ) من الدستور الذي يقول أن (لا جريمة ولا عقوبة إلّا بناءً على قانون، ولا عقاب إلّا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها). واضاف:" غنيٌّ عن القول بأن المادة 43 جاءت بالمخالفة لأحكام الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية وتتعارض مع طبيعة العمل الأهلي باعتبار أن الجمعية الأهلية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني. ومن مثالب التعديل، أن قانون الجمعيات الأهلية حين صدر عام 1989بموجب المرسوم بقانون رقم (21) لم ينص على ضرورة تمتّع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية بالحقوق السياسية بل وضع شروطاً معقولة، فنصّ في المادة (43) منها أن يكون عضو هذه

المجالس متمتعاً بحقوقه المدنية، وهو ما يتفق مع التشريعات الدولية، كما أن المادة (43) بما نصّت عليه من قيد التمتّع بالحقوق السياسية تتعارض مع نصوص القانون الأخرى. ويتمثل هذا التعارض في أن القانون ينصّ على حق الفرد في الانضمام للجمعية الأهلية والمشاركة في الجمعية العمومية وفي انتخاب مجلس إدارتها بشرط أن لا يكون محكوماً عليه في جريمة مخلّة بالشرف أو الأمانة إلّا إذا رُدّ إليه اعتباره، وينصّ في الوقت ذاته في المادة المذكورة على منعه من أن يُنتخب عضواً في مجلس إدارتها. (6)

التعديل الثاني على القانون وضع شرطاً لمرشّحي مجلس إدارات الأندية والاتحادات الرياضية وهو "أن لا يكون عضواً في جمعية سياسية ". لقد حدّ هذان التعديلان من التحاق أصحاب الخبرات المتراكمة في إدارة الجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والثقافية. ويأتي التدقيق الأمني الذي تقوم به الوزارة قبل اعتماد قائمة مرشّحي مجلس الإدارة ليحدّ من تقدّم الشباب لعضوية مؤسسات المجتمع المدني خوفاً من انعكاس ذلك على فرصهم في التوظيف أو الترقيات أو الحصول على الخدمات العامة مثل بيوت الإسكان وغيرها، وسوف تؤدي هذه القيود إلى تفريغ هذه المؤسسات من الكفاءات وبالتالي من الإدارة الجيدة لها. وجاء آخر تعديل في العام 2022 على هذا المرسوم بقانون رقم 21 ليمنع بموجبه أعضاء الجمعيات السياسية وأعضاء مجلسي الشورى والنواب من الدخول في عضوية مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية والمراكز الشبابية.

وكان سبق هذين التعديلين، تعديلات استهدفت تقليص مساحة عمل مؤسسات المجتمع المدني والضغط عليها منها: المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2013 والذي ينصّ على عدم جواز جمع المال إلّا بعد الحصول على الموافقات الرسمية من الوزارة، والالتزام بشروط ومعايير صرفه. وشدّد من عقوبات جمع المال خلافاً للشروط بحيث تصل إلى السجن عشر سنوات وغرامة 500 ألف دينار (ما يساوي 1.330 مليون دولار أميركي) إذا صُنّف جمع المال لأغراضٍ إرهابيّة.

يُلاحظ من جميع التعديلات المشار اليها أعلاه أنها زادت من القيود وحدّت من عمل الجمعيات والأندية الرياضية، بل وأدت الى حرمان بعض المواطنين من حقوقهم الدستورية التي ينصُّ عليها الدستور في مادته رقم (27) وما تنصُّ عليه الحقوق السياسية والمدنية الدولية التي صادقت عليها البحرين. وفي محاولة لمواجهة هذه التعديلات وإلغائها، تمّ تشكيل تحالف بين 23 جمعية والتواصل مع عدّة جهات، إلّا أن هذه المحاولات لم تُفضّ الى أي تعديلٍ في الوضع مما يوحي بأن التضييق على المجتمع المدني أصبح منهجاً.

أما فيما يتعلق بالحركة العمّالية، فيُنظّم المرسوم بالقانون رقم 33 لسنة 2002 المتعلق بتأسيس النقابات العمّالية في الشركات، عمل الاتحادات العمّالية والنقابات الذي يقع أيضاً تحت مظلّة وزارة العمل. أُدخلت على هذا المرسوم تعديلات ليست جوهرية باستثناء التعديل الذي جاء بعد أحداث 2011 ليسمح بتأسيس أكثر من إتحاد عمّالي وأكثر من نقابة في الشركة الواحدة، الأمر الذي ساهم في انشقاق الحركة العمّالية ودخول العمّال في تنافس فيما بينهم. علماً بأن القانون لم يكن واضحاً في ما يتعلق بتأسيس نقابات عمّالية في الوزارات والهيئات الحكومية، لذلك منعت الحكومة تأسيس أي نوع من أنواع التنظيم العمّالي فيها.

بيئة عمل الجمعيات

في السنتين الأخيرتين حلّت وزارة التنمية الاجتماعية (تمّ فصل وزارة التنمية عن وزارة العمل في التعديل الوزاري عام 2022) مجالس إدارات بعض الجمعيات منها جمعية مدينة عيسى الاستهلاكية، ومجلس إدارة جمعية عذاري وبلاد القديم والزنج، وعمدت الى تعيين مجالس إدارة مؤقّتة لجمعية الأطباء البحرينيين، جمعية المحامين البحرينية، جمعية سار الخيريّة، جمعية جنوسان الخيريّة، وجمعية قرية عراد وجمعية التوعيّة الإسلامية. وسبق أن قامت الوزارة في عام 2019 بحلّ أو تعيين مؤقّت لمجالس إدارة 16 جمعية أهلية. (7)

استدّعت وزارة التنمية مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني للتحقيق حول مصادر إيراداتها، حيث اتُّهمت بعض الجمعيات بجمع مالٍ عام من دون الحصول على موافقة الوزارة. وفي تفاصيل التهمة لبعض هذه الجمعيات انها قامت ببيع الكتب من دون موافقة الوزارة، علماً بأن القانون يُبيح دعم إيرادات الجمعيات من الأنشطة، ولطالما طالبت الوزارة من الجمعيات الإهتمام بتنويع مصادر إيراداتها.

كثيراً ما تتدّخل الوزارة في وقف بعض الفعاليات منها منتدى الاتحاد النسائي تحت عنوان (مسلسل قتل الإناث خارج القانون مستمر). ولم تقدّم الوزارة أية أسباب لوقف المنتدى الذي كان من المفترض عقده بتاريخ 5 أيار/مايو 2021م.

أصدرت الوزارة عدّة تعاميم منها التعميم الصادر بعام 2022 (رقم 731/807/2022) يحذر الجمعيات من المشاركة في الانتخابات من خلال تبني بعض المرشّحين أو السماح لهم باستغلال قاعات الجمعيات أو المشاركة بإسم الجمعية بدعم مرشّحين أو تقديم أيّ دعم مالي أو القيام بأنشطة لصالح دعم بعض المرشّحين. (8)

ومن ضمن التعاميم التي تصدرها الوزارة ما يتعلق بالبعثات الدراسية أو ورشات التدريب التي تقدّمها بعض السفارات العاملة في البحرين (مثل السفارة اليابانية أو البريطانية أو الأميركية) أو زيارات التعارف واستطلاع عمل منظّمات المجتمع المدني في تلك الدول أو حضور فعاليات تتناسب وأنشطة الجمعيات في البحرين...إلخ. هذه التعاميم منعت مؤسسات المجتمع المدني البحرينية من قبول هذه البعثات أو السفريات من دون الحصول على موافقة مُسبقة من وزارة الخارجية ثم موافقة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبعض الجهات الرسمية الأخرى، ما جعل بعض السفارات أو المنظّمات الدولية تتحفّظ عن تقديم مثل هذه الفرص. ولا يقتصر المنع على شرط الحصول على هذه الموافقات بل إن السبب الأساسي هو في عدم اهتمام هذه الجهات الرسمية بالرد على هذه العروض والذي عادةً ما يُفسّر بالرفض وضياع الفرص. (تعميم رقم 25 الصادر بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2022 من وزارة التنمية الاجتماعية المعنون" الرجوع الى الوزارة في كافّة العروض التي تقدّم إلى المنظّمات من السفارات والجهات الأجنبية").

التدقيق الأمني الذي اتّبعته الوزارة منذ التعديل الذي أُدخل على شروط عضوية مجالس إدارات المؤسسات. حتى نهاية العام 2020م، تقدّمت أكثر من 15 جمعية خيريّة وغيرها بأسماء مرشّحي عضوية مجالس إداراتها الجديدة فتمّ رفض ما يزيد عن50% من هؤلاء المرشّحين. ومن هذه الجمعيات: البحرينية لمقاومة التطبيع، الاتحاد النسائي، جمعية فتاة البحرين، جمعية كرزكان الخيريّة، جمعية سار، جمعية الدراز الخيريّة، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وجمعية مبادرات وجمعيات أخرى.

التشدّد غير المبرّر في حصول مؤسسات المجتمع المدني على تمويل لتنفيذ مشاريعها سواءً من داخل البحرين أو من منظّمات خارج البحرين إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من الوزارة، التي في مُجمل الأحيان لا تتحقّق وبالأخص في السنوات الأخيرة منذ العام 2018 حتى الآن.

أصدرت وزارة العدل والشؤون الإسلامية تعميماً جديداً رقم م ش ح س 15/109/2022 موجهاً إلى الجمعيات السياسية يمنعها من اللقاءات مع السفراء أو ممثّلي القنصليات أو الأحزاب والجهات الأجنبية من خارج البحرين بحيث يتطلّب ذلك التنسيق مع وزارة الخارجية قبل اللقاء بثلاثة أيام على الأقل، وبوجود ممثل عن وزارة الخارجية أو من ترتائيه لحضور هذه اللقاءات أو الاجتماعات، وقد عيرت لجنة التنسيق بين الجمعيات السياسية عن رفضها لهذا التضييق الجديد، فيما أيّدته جمعيات سياسية محسوبة على الخط الحكومي.

عدم التزام الوزارة بأحكام القضاء فيما يتعلق بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بإلغاء قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية بحلّ جمعية التوعية الإسلامية. حيث صدر حكم المحكمة بإلغاء قرار الوزير المتعلق بإغلاق الجمعية، ومع ذلك لم تسمح الوزارة بعقد جمعية عمومية لانتخاب مجلس إدارة أو إعادة مجلس الإدارة السابق ولم تسلّم مقر الجمعية ولم تعد الأموال والموجودات التي صادرتها، حتى تموز/ يوليو 2022 حيث عيّنت مجلس إدارة مؤقّت من جانبها لحين انعقاد جمعية عمومية. (9)

الجمعيات الموالية

ولمزيد من تهميش ومضايقة مؤسسات المجتمع المدني، سعت بعض الشخصيات المحسوبة على الرأي الرسمي الى دعم تأسيس جمعيات من أفراد محسوبين عليها أو غير مستقلّين وخاصّةً في المجال الحقوقي لمواجهة انتقادات النشطاء بسبب التضييق على منظمات المجتمع المدني المستقلة، يُطلق عليها بالإنجليزية اسم (Gov-ernment For Non-Government Organization GNGO'S). تعمل الحكومة من خلال تأسيس هذه الجمعيات الى إيجاد مجتمع مدني بديل يكون موالياً لها لا يبدي أيّ اعتراضات جوهرية على ممارسات الجهات الرسمية ويعتبر مجتمعاً مدنياً مزيّفاً. وهي ركّزت على الجانب الحقوقي في تأسيس هذه الجمعيات الموالية لها نظراً لحجم الانتقادات التي تتعرّض لها من وقت لآخر من الهيئات والمنظمات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان، تقرير وزارة الخارجية الأميركية (التي تعتبر البحرين حليفاً استراتيجياً) ومنظمة هيومن رايتس ووتش. فقد ناقش مجلس حقوق الإنسان التقرير الطوعي (UPR) للبحرين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 وأصدر 245 توصية مقدّمة من 92 دولة تتعلق بحالة حقوق الإنسان في البحرين، وهو عدد كبير جداً مقارنةً بالدول الأخرى. وفي شهر آذار/ مارس 2021 أصدر البرلمان الأوروبي قراراً انتقد فيه حالة حقوق الإنسان في البحرين، كما وقّع 14 نائباً في البرلمان الإنجليزي رسالةً حول الانتهاكات والاعتقالات التي جرت في البحرين بمناسبة مرور عشر سنوات على الحراك الشعبي الذي قُمع في شهر آذار/مارس من العام 2011. وأصدر بعض النواب في البرلمان الإيرلندي بياناً باللهجة نفسها. وردّت الجمعيات والمؤسسات الحقوقية الموالية للحكومة (GNGOS) فهاجمت البرلمان الأوروبي واتهمته بدعم مخربين وإرهابيين واعتبرت قراره تدخّلاً سافراً في الوضع الداخلي البحريني. ويتّضح دور هذه الجمعيات من خلال تبنيها بالكامل لمواقف الحكومة، وقيادتها لحملات التشويه للمؤسسات المحلية والدولية التي تُصدر بيانات أو تقارير تكشف فيها حجم الانتهاكات، فتهاجم الأصوات المستقلّة وتتهمها بالخيانة وتسعى الى إسكاتها من خلال الترهيب والتهديد بالقبضة الأمنية. (10)

وفي تجاهلٍ واضح لمنظّمات المجتمع المدني المستقلّة، عملت الحكومة على تعظيم دور الجمعيات غير الحكومية، وبالأخص الجمعيات الحقوقية الموالية التي من أجل أن تكون مقبولة دولياً وتضمن الدعم المالي والمعنوي المباشر أو غير المباشر لها، تعمل على تعيين ممثّلين عنها في مجالس إدارات بعض الجمعيات التي قامت الوزارة بحلّها أو في مناصب قيادية أو في عضوية مجالس إدارات في مؤسسات حقوقية

مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان إصدار التقارير الحقوقية المُهندّسة والمقبولة نسبياً للمنظمات الدولية.

حريّة الرأي والتعبير وحريّة التنقل

مصادرة الحق في المشاركة السياسية (الإنتخاب والترشّح)

أدى التعديل الذي أُدخل على قانون مباشرة الحقوق السياسية الى حرمان 70 ألف مواطن (11) (حسب تقديرات بعض النشطاء - الرقم غير مؤكد) من الترشّح للانتخابات وهم أعضاء في الجمعيات السياسية التي تمّ حلّها بحكمً قضائي وشخصيات وطنية أخرى. ويعتبر محامون إن هذا التعديل يخالف نصوص وروح الدستور البحريني الذي ينصّ في مادته الأولى هـ على أن " للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامّة والتمتّع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشّح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون. ولا يجوز أن يُحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشّح إلّا وفقاً للقانون." كما أنه يخالف الحقوق المدنية والسياسية الدولية التي صادقت عليها البحرين. ولا بد من الإشارة الى أن هذا التعديل قد أدخل على قانون مباشرة الحقوق السياسية في العام 2018 بعد حلّ جمعيتي العمل الوطني الديمقراطي "وعد" وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وأنه جاء قبل الانتخابات البرلمانية في العام 2018، ومنع هؤلاء المواطنين من حق الترشّح لانتخابات العام 2022 وسيستمر في ذلك الى أن تبدأ الحكومة والمعارضة حواراً وطنياً جاداً لإنهاء هذه الحالة التي لا تتوافق والمعايير الديمقراطية. هذا التعديل سمح بإدخال تعديلات على المادة 43 من المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 الخاص بالجمعيات الأهلية الذي بموجبه حُرمت هذه الفئة نفسها من الترشّح لمجالس إدارات مؤسسات المجتمع المدني (كما تم استعراضه سابقاً).

ويقول المحامي حسن إسماعيل " أن المقرّر في الفقه والقضاء الدستوري على أن حقّي الانتخاب و الترشّح هما حقّان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أي منهما ولا تتحقّق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا ما هما أُفرغا من المضمون الذي يكفل ممارستهما ممارسةً جديّة و فعّالة، ومن ثم كان هذان الحقّان لازمين لزوماً حتميّاً لإعمال الديمقراطية في محتواها المقرّر دستورياً و ضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفةً في حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومعبرة بصدق عنها ".(12) مع بداية الاستعداد للانتخابات النيابية والبلدية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت اللجنة المشرفة على سلامة الانتخابات سجل الناخبين، وأتضح أن أسماء الكثير من المواطنين أُسقطت منه دون ذكر أسباب أو توضيح أو شرح لكيفية إعداد هذا السجل والمعايير التي اعتمدت لإلغاء الأسماء. فسّر بعض النشطاء وبعض جمعيات المعارضة بإن هذا الإجراء ربما يعود الى مقاطعة بعض المواطنين التصويت في انتخابات عامي 2014 أو 2018. حيث جاء التعديل على المادة رقم (4) من إعداد جدول الناخبين الوارد في قانون مباشرة الحقوق السياسية ليضيف النص التالي: "ويُراعى في ذلك المشاركة سابقاً في العملية الانتخابية من واقع السجلات". لقد منح هذا التعديل الحكومة حق شطب أسماء هؤلاء من قيد الناخبين، ونعتقد أن السبب الرئيسي في اسقاط هذا الكمّ الكبير من أسماء الناخبين يعود الى الانتقام السياسي من المعارضة والتأثير إيجابياً على نسبة المشاركة في انتخابات 2022.

الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي

يُنظّم المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 العمل الصحفي والنشر في البحرين فيما لا تمتلك البحرين قانون حق الوصول الى المعلومات على الرغم من مطالبات الجمعيات المهنية والحقوقية كما تنصّ عليه اتفاقية الأمم المتحد لمكافحة الفساد. وفي السنوات السابقة وخاصّةً أثناء وبعد أحداث 2011، تعرّض العديد من الصحفيين للسجن أو الهروب الى المنفى أو الفصل من الوظيفة، فيما قُتل تحت التعذيب بعض الصحفيين ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي بسبب نشرهم لأحداث 2011، منهم زكريا العشيري- ناشط في وسائل التواصل الاجتماعي، وكريم فخراوي أحد مؤسسي جريدة الوسط وصاحب دار للنشر تعرّضت للتوقيف في العام 2017.(13) ما يؤكد أن حرية الرأي والتعبير في البحرين ترزح تحت ضغوطٍ شديدة ازدادت حدّةً بعد انتشار جائحة الكورونا، حيث استغلت الأجهزة الأمنية ظروف الجائحة وزادت من مراقبتها لوسائل التواصل الاجتماعي. لقد منعت الحكومة بعد أحداث العام 2011 أو ما سمي بالربيع العربي، أي تجمهر أو مسيرات أو وقفات احتجاجية حتى لو كانت فردية، سواءَ كانت للمطالبة بتحسين الخدمات أو للمطالبة بالحقوق السياسية أو لأي غرضٍ آخر. فتمّ منع مسيرة الأول من أيار/ مايو التي كان يقيمها الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين منذ بداية الألفية (2001)، كما منع أي نوع من أنواع الاحتجاجات وحوكم العديد من النشطاء أو قُدّموا للتحقيق الأمني بتهم المشاركة في مسيرات غير مرخّصة، فقد كانت الحكومة في السابق تشترط الحصول على تصريح أمني للقيام بأيّ مسيرة، هذا بالإضافة الى أن القانون سبق أن حدّد المواقع الجغرافية التي يُمنع فيها القيام بأي نوع من أنواع المسيرات أو الاحتجاجات أو الوقفات، بينما كان بالمقابل يتغاضى من وقت لآخر عن قيام بعض الأفراد بمسيرات وخاصّة تلك المؤيدة لبعض الأعمال أو الفعاليات الداعمة للحكومة.

لكن، وبالرغم من كل هذا المنع ما زالت تقام احتجاجات سلمية من وقت لآخر في بعض القرى ليلياً للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين أو تقديم الرعاية الصحية لهم عندما انتشر وباء الكورونا في سجن جوّ أو لرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

لقد وجّه العديد من الصحفيين انتقادات لاذعة لجمعية الصحفيين البحرينية التي يسيطر عليها صحفيون موالون لتوجّه الحكومة، بسبب عدم دعم الجمعية للصحفيين والوقوف بجانبهم أثناء تعرّضهم للإستجواب أو التحقيق كما ينصّ عليه قانون الصحافة والنظام الأساسي للجمعية. لقد استغلت الأجهزة الأمنية ظروف الجائحة وزادت من مراقبتها لوسائل التواصل الاجتماعي والأشخاص، واستفادت من بعض البرامج التي تطرحها الحكومة مثل تطبيق (BE Aware Bahrain)"من أجل مجتمع واعٍ"، حيث اعتبرت بعض المنظمات الدولية العاملةً في مجال أمن المعلومات إن هذا البرنامج يمكّن من الاستفادة الأمنية من المعلومات التي يوفّرها حول الأفراد. كما تمّ فصل بعض الصحفيين من وظائفهم في جرائد أخرى على خلفية آرائهم السياسية أو انتقاداتهم لأداء الحكومة (على سبيل المثال، المرحوم عبد الرحمن النعيمي أوقف عن الكتابة في جريدة الخليج) وزادت وزارة الإعلام من تدخّلها في ما تنشره الصحافة حيث تلغي أية مواضيع تراها غير مناسبة، تتّبع في المبدأ أسلوب الرقابة المسبقة على ما يتم نشره بالرغم من أن الجرائد المتبقيّة هي محسوبة بالكامل على الخط الحكومي، ومع ذلك تشتدّ الرقابة على ما تنشره سواءً من كتّاب الرأي أو المقابلات الصحفية. تقول الصحفية سوسن الشاعر من صحيفة الوطن، وهي إحدى الصحفيات المحسوبات على خط النظام السياسي، "لقد اختفت التعدّدية فإذا فتحت أي صحيفة بحرينية اليوم ستجد أخبارَ البحرين في الصفحة الأولى عبارةً عن نصّ صحفي واحد مكتوب وموّزع على الصحف كلها «برس ريليز Press release» تنشره بلا تغيير، حتى العناوين يتم اختيارها نيابةً عن الصحف، لذا

يكفيك أن تقرأ صحيفة واحدة ولا داعي للبقية. وما يُنشرهو رأي السلطة التنفيذية وقد تمّت صياغته ثم إرساله عبر مركز الاتصال الوطني، وما على الصحيفة إلا نقله حرفياً. إنها خطوةٌ لا تتّسق أبداً مع تاريخ البحرين وعمقها الحضاري ولا مع تاريخ الصحافة الذي يُقارب المائة عام، إنها خطوة أعادتنا إلى أكثرمن مائة سنة إلى الوراء". هنا ينطبق المثل المشهور (وشهد شاهد من أهله). يعكس هذا الموضوع على نحوٍ مباشرعمق أزمة حريّة الرأي والتعبير التي تمرّ بها البحرين اليوم وحالة التقييد الذي تعيشه خاصةً بعد إغلاق جريدة الوسط وهي الصحيفة الوحيدة التي يمكن أن تعتبرمُحايدة في نقل الأخبار وآراء الكتّاب. (14)

وحين أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود تقريرها السنوي حول حريّة الصحافة لعام 2022، بتاريخ 5 أيار/ مايو، الذي تبوأت فيه البحرين المركز 167 عالمياً بتحسنٍ من درجةً واحدة عن العام 2021 واحتلّت المركز17 عربياً، ذكرت المنظّمة أنه ما زال هناك 10 صحفيين يقضون عقوبة السجن في البحرين. (15)

استخدام التكنولوجيا في المراقبة

تُعتبر البحرين واحدة من دول العالم التي تستخدم أنظمة الرقابة على النشطاء وغيرهم، ومنها نظام التجسّس العالمي بيغاسوس"Pegasus" الذي تصدره شركة إن إس أو(NSO) الإسرائيلية، حيث كان وما زال النشطاء السياسيون ونشطاء حقوق الأنسان والمحامون بالإضافة إلى بعض أعضاء البرلمان وأفراد من الأسرة الحاكمة، هدفاً للتجسّس على هواتفهم. وبناء على نتائج استخدام هذا النظام الأمني شديد التحصين، تمّ استدعاء بعض النشطاء للتحقيق فيما تعرّض بعضهم للمحاكمة والسجن.

وقالت صحيفة Zeit الألمانية: إن السلطات الأمنية في مملكة البحرين استهدفت أعضاء من المعارضة بالإضافة إلى العديد من السياسيين رفيعي المستوى باستخدام برنامج التجسس Pegasus وتمّ توثيق ثلاث حالات يمكن فيها اكتشاف آثار لهجوم تجسّس على الهواتف المتضرّرة. في أيلول/سبتمبر2021، تمّ اختراق هاتف المحامي البحريني البارزمحمد التاجر، الذي سبق له التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان. حيث تمّ تحديد الإصابة على جهازه iPhone بواسطة Citizen Lab، وهو معهد بحثي كندي في جامعة تورنتو مهتمّ بجوانب الرقابة على الإنترنت يتولى باحثو الأمن لديه تحليل الهجمات الإلكترونية باستخدام Pega-sus. كشف المعهد عن استخدام البحرين لبرنامج "بيغاسوس" للتجسّس على تسعة من النشطاء البحرينيين في الفترة ما بين حزيران/يونيو 2020 وشباط/فبراير 2021. وكان من ضمن النشطاء الذين تمّ اختراقهم، ثلاثة من أعضاء جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" (وهو تجمّع سياسي علماني بحريني)، وثلاثة أعضاء من مركز البحرين لحقوق الإنسان، بالإضافة الى نشطاء آخرين ومحامين.

وقالت لين معلوف، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: "لقد واصلت السلطات البحرينية قمعها للمعارضة في السنوات الأخيرة، وشددّت مراقبتها لوسائل الإعلام الرقمية، التي كان الفضاء الوحيد المتبقي لها للنقاش المفتوح، بعد أن حطّرت الحكومة جماعات المعارضة القانونية." أضافت:" يأتي هذا الإنتهاك المروع للحق في الخصوصية في سياق المضايقات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وقادة المعارضة، والمحامين. (16)" وبحسب تقرير المعهد الكندي فإن البحرين توظّف العديد من الوسائل لحظر محتوى الإنترنت أو قمعه. وهي تطبق الرقابة على الإنترنت باستخدام تقنية حجب المواقع من شركة Netsweeper الكندية، كما أنها تلجأ إلى التشويش الممنهج على الإنترنت لإحباط التظاهرات. ويتعرّض البحرينيون الذين ينشرون على الإنترنت محتوىً ينتقد الحكومة، للملاحقات من قبل وحدة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية، كما أنهم يتعرضون للاعتقال. (17)

الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي والنشطاء

نشر موقع إنتليجنس أونلاين-Intelligence on line)) بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2022 أن البحرين ستعيد تنظيم أجهزة المخابرات للعمل بشكل أوثق مع دولة الكيان الصهيوني (إسرائيل)، التي ستتولى تعزيز القدرات التكنولوجية لأجهزة استخباراتها، مما يشكّل خطورة عالية على النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان ويتسبب بضغط إضافي على حريّة الرأي والتعبير. كما أظهرت بعض المواقع تراجع مركز البحرين لسرعة الإنترنت من 104 الى الموقع 111 على النطاق العالمي، وفق مؤشر فعالية النطاق الصادر عن موقع Cable المتخصّص في هذا المجال. فيما تتعرّض وسائل التواصل الاجتماعي لرقابة شديدة ويومية. وخلال شهر حزيران/يونيو 2021 أصدرت الإدارة العامّة للجرائم الإلكترونية تحت عنوان "مكافحة الإشاعة" إعلاناً تطلب فيه من الجمهور نسخ بعض المداخلات على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، إنستغرام، واتساب، إلخ) وإرسالها لحساب الجرائم الإلكترونية عبر رقم هاتفٍ خاص، يمكن استخدامه على تطبيق واتساب لتوصيل أية مواد تُنشر على التواصل الاجتماعي. وتمّ استغلال هذا الإعلان للإبلاغ عن أية تغريدات يشمّ منها أنها تنتقد الأداء الحكومي أو تعارض السياسة الرسمية وجرى استدعاء كثر من الناشطين وسوقهم للمحاكمة بل وللسجن في بعض الحالات.

على سبيل المثال، حُكم على الناشط الحقوقي نبيل رجب بالسجن 3 سنوات بسبب تغريدة علّق فيها على الحرب في اليمن وتغريدات أخرى زادت من مدّة سجنه الى خمس سنوات. كما حُكم على الناشط محمد الزياني بالسجن سنتين بسبب تغريدة اتُّهم فيها بالتحريض بتاريخ 23 حزيران/يونيو 2021، وتم استدعاء المحامي عبد الله هاشم بشهر أيار/مايو 2022م للتحقيق أمام الأمن (المخابرات) بسبب تغريدة يدعو فيها العاطلين عن العمل الى التحرك ضد البطالة لتصحيح أوضاعهم، فوجّهت له تهمة التحريض على الاحتجاجات، وأُحيل الى النيابة العامة فيما بعد ثم أُطلق سراحه. كذلك تمّ استدعاء مرتضى الليث بتاريخ 13 أيار/مايو 2021 بسبب اتهامه بانتقاد وزارة الداخلية. ويتمّ من وقت لآخر استدعاء التويتري جعفر الجمري بسبب تغريداته (23 تموز/يوليو 2019م، 26 تموز/يوليو 2021 و27 تموز/يوليو 2022م). التي ينتقد فيها الخدمات التي تقدّمها بعض الجهات الحكومية، كما حُكم على المغرّد محمد العرادي بالغرامة المالية بتهمة إهانة وزارة التربية والتعليم عندما طالب بالشفافية في توزيع البعثات الدراسية. ولم يكن الأكاديميون والكتّاب في مأمن من الملاحقات الأمنية إذا وجد في كتاباتهم ما يعارض السياسة الرسمية، على سبيل المثال اختفى الأكاديمي والمؤلف والناقد د. نادر كاظم (أستاذ مادة الاجتماع في جامعة البحرين) لمدّة يومين في شهر تموز/ يوليو 2022 ليتّضح فيما بعد أنه موقوف لدى الأمن بسبب الكتب التي نشرها عن تاريخ البحرين وتمّ فصله من وظيفته الجامعية بعد يومين من توقيفه، حيث أفادت بعض المصادر أن النيابة العامة حققت معه في جميع إصداراته الأدبية من الكتب والكتابات الصحفية. (18)

التضييق على حرّية التنقل والسفر

استغلت حكومة البحرين جائحة الكورونا للحدّ من حريّة حركة وسفر المواطنين، إما بسبب إغلاق البحرين لمنع انتقال العدوى من والى بعض الدول التي صنّفتها منظمة الصحة العالمية كدول موبوءة، أو بوضع قيود مشدّدة على الانتقال من منطقة الى أخرى، وكانت تلك الإجراءات مفهومة ومقدّرة. بعد سنتين من هذا الحظر بدأت الدول بتخفيف القيود الصحية لتعزيز الوضع الاقتصادي، اتبعت البحرين نفس الخطوات العالمية بالتقليل من هذه الموانع، ولكن الحكومة استغلت مبرّر انتشار الكورونا لتمنع المواطنين الشيعة من السفر الى بعض البلدان التي تقع فيها المزارات الدينية الشيعية، مثل إيران، العراق، سوريا (كما

ورد على موقع وزارة الخارجية). وفي مفارقةٍ غريبة يسمح للمواطنين من أبناء الطوائف الأخرى والمقيمين السفر إلى هذه البلدان، بينما يُطلب من المواطنين الشيعة في حال الرغبة في السفر الى العراق الحصول على ترخيصٍ مسبق، ويُعد هذا الإجراء تقييداً للحريات إذ إن طلب الحصول على تصريحٍ مسبق هو خرقٌ للخصوصية الفردية للمواطنين وانتهاكٌ لحريّة التنقل. وبالرغم من تقديم الكثير من المواطنين طلب الحصول على الموافقة المسبقة إلّا أن الرد لا يأتيهم مكتوباً بل يتم إبلاغهم به شفهياً بعد عدّة أيام. ويُعتمد مثل هذا الإجراء لتجنب وجود إثباتات لمثل هذه التصرفات التي لا تتوافق ومعايير حقوق الإنسان وتعتبر خرقاً للحق في التنقل وتأكيداً لوجود تمييز ضد هذه الفئة من المواطنين ما يعرّضهم لخسائر مالية. كما ما زالت خطوط الطيران بين البحرين وهذه الدول متوقفة بالرغم من عودة الأمور الى وضعها الطبيعي بعد انحسار جائحة الكورونا منذ منتصف العام 2021. ويقول بعض المواطنين والنشطاء أن هناك استهدافاً وتمييزاً ضد المواطنين الشيعة بشكلٍ عام يزداد في بعض المجالات حيث يُتم منعهم من التوظف في بعض الوزارات والهيئات الحكومية، والتضييق عليهم بالمنع من السفر أو الخضوع للتحقيق عند العودة من السفر أو استدعائهم الى وزارة الداخلية وتوقيعهم على تعهدات بعدم السفر لهذه البلدان مرةً أخرى.

نظام العقوبات البديلة والسجون المفتوحة

في العام 2017 أقرّ البرلمان قانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة في البحرين. ويُقصَد بالعقوبة البديلة إحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون، والتي يجوز للقاضي أن يقضي أو يأمر بها بدلاً من العقوبة الأصلية، في الأحوال المبيَّنة في هذا القانون. وفي خطوةٍ لاقت استحسان نشطاء حقوق الإنسان، أعلن مندوب وزارة الداخلية في إحدى الندوات بتاريخ 15 حزيران/يونيو2022 أن عدد المستفيدين من العقوبات البديلة وفق أحدث الإحصائيات قد وصل إلى 4235 مستفيداً. (19)

العقوبات والتدابير البديلة، هي خيارات إضافية مُنحت للقاضي في تقرير العقوبة بخلاف العقوبة السالبة للحريّة (السجن)، سواءً قبل تنفيذ العقوبة أو بعدها. وتمّ إدخال تعديل على القانون بالمرسوم رقم 24 لسنة 2021 بتعديل المادة 13 مُنحت بموجبه وزارة الداخلية مساحةً أكبر في طلب استبدال العقوبة للمحكوم عليه. ومن العقوبات البديلة المعتمدة، التدريب على عملٍ معين، أو إلحاقه بعمل في خدمة المجتمع بدون مقابل أو بمقابل يتفق عليه مع وزارة الداخلية، أو الإقامة الجبرية أو الامتناع عن زيارة أماكن معينة.

جائحة الكورونا

تمكنت البحرين من التخفيف من آثار جائحة الكورونا، بسبب التدابير الصحية التي اتبعتها منذ بداية انتشار الجائحة من إغلاق المحلات والحدّ من التجوّل وتحويل ما نسبته 70% من عمل المؤسسات والهيئات الحكومية للعمل عن بُعد. التدابير نفسها طُبّقت على القطاع الخاص، وتمّ إغلاق جميع الأنشطة ذات الاتصال المباشر بين الجمهور والحدّ من الخدمات الصحية كل ذلك من أجل التخفيف من انتقال العدوى قدر الإمكان. وتشير الإحصائيات الرسمية الى أنه حتى 8 أيلول/سبتمبر 2022 بلغت الوفيات 1,518 حالة وفاة والإصابات 673,314 إصابة، كما بلغ عدد الأشخاص الملقّحين 1,225,577 فرداً أي بنسبة 79.4% من السكان.(20) لقد ساهم المتطوعون في القطاع الصحي الى حدٍ بعيد في دعم وتعزيز جهود وزارة الصحة في متابعة المصابين وفي تقديم الخدمات والتسهيلات لهم، وفي الفحص المبكر للإصابات ومتابعة العلاج. لكن جهود المتطوعين من خارج منظومة الحكومة لم يتم تقديرها كما يجب من قبل الحكومة، حيث إن بعض هؤلاء المتطوعين ممن يحمل شهادة في الطب أو شهادة في التمريض وكانوا عاطلين عن العمل، تم الاستغناء عن خدماتهم، وفي بعض الحالات من دون حتى تقدير مالي، بالرغم من الخبرة التي اكتسبوها خلال عامين.

التوصيات وتمكين المجتمع المدني

في ظل ظروف التقييد والمنع والضغوط التي يعانيها المجتمع المدني، أصبح من المهم أن تعترف الوزارة بأن مؤسسات المجتمع المدني هي شريك في تنمية الواقع الاجتماعي وفي تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة، وعليه لا بد للوزارة أن تعمل على تطوير آليات لكيفية تعاملها مع هذه المؤسسات وتحويل نظرة التشكيك فيها الى نظرة شراكة إيجابية تؤدي الى تحقيق أهداف هذه المؤسسات في دعم وتنمية المجتمع وتحقيق أهداف الوزارة في هذا المجال. هذه المؤسسات تستطيع تقديم الدعم اللازم والتواصل المباشر مع المواطنين وأصحاب المصلحة بالوصل الى الجمهور، وسيكون التزام الحكومة بمتطلبات اتفاقيات الأمم المتحدة والشرعة الدولية التي تنظر لمنظّمات المجتمع المدني كشريكٍ للحكومات وليس كمنافس لها، عاملاً مساعداً. وعلى هذه المؤسسات كذلك التفكير بشكلٍ أوسع في كيفية تجاوز هذه التحدّيات والضغوط المستمرة والمتجدّدة. ونعتقد أن الخطوات التالية يمكن أن تساعد في تجاوز جزء من استهداف مؤسسات المجتمع المدني:

أصبحت الحاجة ملحّة للتنسيق وإقامة التحالفات والتشبيك بين الجمعيات في تحالفٍ مدني واسع لمواجهة هذه التحدّيات والتفاعل مع المجتمع، وإقامة ورش العمل والندوات وإشراك المجتمع في الأنشطة والفعاليات التي يقيمها. مثل هذا الأمر سيزيد من قوّة ومرونة هذه الجمعيات وقدرتها على التعامل الجماعي في مواجهة الظروف الضاغطة ومحاولات تقليص مساحات المجتمع المدني، كما في توزيع أعباء العمل الجماعي. كما يجب العمل على وضع آليّة للتنسيق والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الوزارة.

استخدام وسائل التكنلوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تحفيز الناس للمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية. والضغط باتجاه المزيد من حرّية الرأي والتعبير من خلال الإصرار على تنفيذ ما نصّ عليه الدستور من مواد تدعم حرّية الرأي والتعبير.

تفعيل أكبر لدور المجتمع المدني على تبنّي القضايا الحقوقية مع مراعاة لما تسمح به الظروف السياسية في هذا المجال.

التركيز على المواضيع الاجتماعية والاقتصادية نظراً لما خلفته جائحة الكورونا والحرب في أوكرانيا من ارتفاع لتكاليف المعيشة ومن آثار سلبية في المجتمع.

الضغط على الوزارة باتجاه التمكين المالي لهذه الجمعيات والسماح لها بالوصول الى مصادر التمويل المحلي والدولي ما يساعدها على الاستقرار المالي وفي تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها السنوية.

توثيق العمل مع الاتحادات النقابية، والبرلمان، والتواصل المستمر مع الجهات الرسمية.

تلمّس احتياجات المجتمع مثل الحقوق النسائية، الشبابية، خدمات الجمعيات المهنية، بهدف إعداد استراتيجيتها وخططها التشغيلية السنوية.

تطوير حوكمة الجمعيات الأهلية واستيعاب مؤسسات المجتمع المدني لمبادئ إسطنبول لتطوير هذه المؤسسات، والعمل على تحقيق مبدأ الرقابة الفعّالة للجمعية العمومية أو لجان متخصّصة على أعمال مجالس إداراتها والأخذ بعين الاعتبار العلاقة بينها وبين أصحاب المصلحة.

العمل على كشف حالات التمييز والتهميش المتّبع مع بعض المواطنين الذين ينتمون لفئة معينة. ومنها وقف منع السفر للدول، والمطالبة بمزيد من حرّية العبادة.

العمل باتجاه الضغط عبر تطوير العلاقة مع مجلس النواب من أجل حثّ الحكومة على تطوير قانون الجمعيات الأهلية والأندية الرياضية.

انتهى.

المراجع

بوابة الحكومة الإلكترونية www.bahrain.bh

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=BH

البنك المركزي البحريني. https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2022/09/Jul-2022.pdf

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. https://www.mlsd.gov.bh/home/accomplish

تقرير سابق أصدرته الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية - ANND.

جريدة البلاد البحرينية الخميس 30 كانون الثاني/يناير 2020 https://www.albiladpress.com/news-paper/4125/623515.html

دلمون بوست https://www.delmonpost.me/post/women22222

جريدة الأيام العدد 11225 الخميس 2 كانون الثاني/يناير 2020 https://www.alayam.com/alayam/first/834447/News.html

جريدة الأيام عدد 11966 الثلاثاء 11 كانون الثاني/يناير 2022 : https://www.alayam.com/alayam/first/942098/News.html

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 3610 الخميس 9 حزيران/يونيو 2022م.

https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8Fm-FJgiscL2fwIzON1%2BDkPoExXcMErc6B-zmz8q633Q%3

https://www.klyoum.com/bahrain-news/ar/527

موقع دلمون بوست الإلكتروني. https://www.delmonpost.me/post/mp52

موقع دلمونبوست الإلكتروني. https://www.del-monpost.me/post/local22

بيان هيومن رايتز ووتش 18 تموز/يوليو 2017م https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/18/305167

جريدة الوطن البحرينية الخميس 8 أيلول/سبتمبر 2022 https://alwatannews.net/Opinion/arti-cle/1025150

المصدر: منظمة مراسلون بلا حدود.

https://rsf.org/ar/

جريدة بحريني ليكس. https://bahrainileaks.com/2022/02/23/--

عربي 21 الخميس، 26 آب/أغسطس 2021 https://arabi21.com/story/1380910/

جريدة دلمون بوست الإلكترونية. https://www.delmonpost.me/post/nader1

جريدة الوطن الخميس 16 حزيران/يونيو 2022 https://alwatannews.net/Bahrain/arti-cle/1011162/4235

غوغل اخبار جائحة الكورونا. https://news.goo-gle.com/covid19/map?hl=ar&mid=%2Fm%2F-0161c&gl=EG&ceid=EG%3Aar